

## استمرار أزمة الـ 8 بحارة المصريين المختطفين بالصومال □ فدية 2.25 مليون دولار وآلية التسليم تعرقل الإفراج



الثلاثاء 30 يونيو 2026 09:00 م

كشفت نقابة الضباط البحريين المصريين تعثر اتفاق الإفراج عن 8 بحارة مصريين محتجزين قرب السواحل الصومالية، بعد نحو شهرين من اختطاف ناقلة النفط إم تي يوركا، رغم الاتفاق على فدية قيمتها 2.25 مليون دولار، لتبقى آلية التسليم عقبة تهدد حياة الطاقم □

وبالتالي، لم تعد الأزمة مجرد حادث قرصنة عابر، بل اختبار سياسي وإنساني لدولة تعلن المتابعة ولا تقدم ضماناً لرؤية لأسر تعيش تحت تهديد القتل □ فبين فدية معلقة، ومالك غائب، وحكومة بطيئة، يتحول البحارة إلى رهائن داخل فراغ سيادي قاتل □

### اتفاق على قيمة الفدية وخلاف على طريقة تسليمها

كما أن الربان السيد الشاذلي، رئيس نقابة الضباط البحريين، أكد أن التفاوض وصل إلى مراحل الأخيرة بعد الاتفاق على قيمة الفدية بين القراصنة وشريك مالك السفينة اليمني، لكنه أوضح أن الأزمة الحالية محصورة في طريقة نقل الأموال إلى موقع السفينة □

لذلك، تشترط مجموعة الخطف نقل الفدية عبر طائرة وإلقاء حقيبة الأموال قرب السفينة، وهو شرط لا يتعلق بالمبلغ بقدر ارتباطه بتصاريح أمنية وتسهيلات رسمية بين اليمن والصومال، ما جعل الاتفاق المنجز على الورق عاجزاً عن إنقاذ البشر □

ومن ثم، تكشف هذه العقدة أن أرواح البحارة صارت معلقة بين حسابات المالك، وموافقات أمنية، ومناطق نفوذ مضطربة □ وكل يوم تأخير يضاعف ضغط الخاطفين، ويمنحهم مساحة أوسع لاستخدام الأسر كوسيلة ابتزاز نفسي ضد العائلات والطاقم □

غير أن الشاذلي قلل من التهديدات الأخيرة، واعتبرها حرباً نفسية أكثر من نية مؤكدة للتنفيذ، لكنه في الوقت نفسه ربط استعجال القراصنة بمخاوفهم من عملية عسكرية محدودة، وسط تنشيط أمني صومالي في المنطقة التي تحتجز فيها السفينة □

علاوة على ذلك، فإن هذه القراءة لا تلغي خطورة الموقف، لأن الحرب النفسية نفسها تصبح أداة تعذيب حين يتلقى الأهالي تهديدات مباشرة بقتل أبنائهم □ فالعائلة لا تملك ترف التمييز بين تهديد تكتيكي وقرار إجرامي قد ينفذ فجأة □

بناءً على ذلك، تبدو الدولة مطالبة بما هو أبعد من بيانات المتابعة، لأنها أمام مواطنين يعملون في مهنة عالية المخاطر، ولا يجوز ترك مصيرهم لمفاوضات تجارية بين قراصنة وشريك مالك سفينة، بينما تتآكل الأيام والمهل والقدرة على الاحتمال □

وفي المقابل، قالت وزارة الخارجية إن السفارة المصرية في مقديشو تتابع القضية بالتنسيق مع السلطات الصومالية والجهات المعنية لضمان سلامة البحارة والإفراج عنهم سريعاً، لكن صيغة المتابعة وحدها لم تبدد قلق الأسر بعد أسابيع طويلة من الاحتجاز □

### أسر محاصرة بالصمت والتهديد

إلى جانب ذلك، يؤكد أهالي البحارة أن الأزمة تجاوزت مرحلة القلق إلى الخوف المباشر على الحياة، بعدما تلقوا رسائل تهديد من القراصنة بالبدا في قتل أفراد الطاقم إذا لم تصل الأموال خلال أيام، وهو ما جعل الانتظار عقوبة يومية مفتوحة □

في السياق نفسه، قالت أميرة أبو سعدة، زوجة البحار محمد راضي المحسب، إن الاتفاق على الفدية قائم منذ الأول من يونيو، لكن إجراءات تحويل الأموال لم تكتمل، مؤكدة أن غضب الخاطفين تصاعد بعدما أبلغهم المالك بأن الأمر يحتاج 10 أيام إضافية □

كذلك، نقلت الأسرة أن القراصنة هددوا بنقل 6 بحارة إلى منطقة جبلية واحتجازهم بعيداً عن السفينة، وهي خطوة إن تمت فستجعل الأزمة أكثر تعقيداً، وتفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر قسوة في بيئة لا تخضع لرقابة قانونية حقيقية

ومن ناحية أخرى، كشف خال البحار سامح السيد أن الاتصال الأخير معه لم يتجاوز دقيقتين غلبت عليهما الدموع، وقال إن سامح تحدث عن معاملة قاسية ووضع غير سليم، بينما تعيش الأسرة انقطاعاً شبه كامل عن صاحب السفينة ومصير الرهائن

لزيادة قتامة المشهد، تضم قائمة البحارة المصريين المحتجزين محمد راضي المحسب، ومؤمن أكرم أمين، ومحمود الميكايوي، وسامح السيد، وإسلام سليم، ومحمد عبد الله، وأحمد درويش، وأدهم جابر، وهي أسماء لا ينبغي أن تتحول إلى هامش في نشرات رسمية باردة

ومع ذلك، فإن العدد الكلي للطاقم ظل محل تضارب في بعض التغطيات، إذ تحدثت مصادر عن 12 بحاراً بينهم 8 مصريين و4 هنود، بينما أوردت تغطية أخرى أن الطاقم يضم 22 فرداً بينهم 8 مصريين، ما يعكس ارتباكاً معلوماتياً يفاقم قلق العائلات

فضلاً عن ذلك، فإن غياب رواية رسمية تفصيلية ومحدثة يترك المجال مفتوحاً للشائعات، ويجعل العائلات أسيرة اتصالات متقطعة مع الرهائن، وتصريحات متفرقة من النقابة، وتقارير إعلامية لا تكفي وحدها لإدارة أزمة حياة أو موت بهذا الحجم

### عودة القرصنة و فراغ الحماية

على صعيد أوسع، يرى خبير الأمن البحري كريستيان بويغر أن القرصنة الصومالية عادت بوضوح خلال 2026، بعدما شهدت أسابيع قليلة اختطاف عدة سفن قبالة الساحل الصومالي ومياهه القريبة، معتبراً أن غياب الانتباه الدولي سمح للشبكات القديمة بالتقاط أنفاسها

وبعبارة أخرى، ليست أزمة إم تي يوركا حدثاً منفصلاً، بل حلقة في موجة أوسع شملت سفناً مثل هونر 25 وسوارد، قرب بونتلاندا وجركعد، حيث استغلت مجموعات القرصنة تراجع الردع البحري وانشغال القوى الدولية بتوترات البحر الأحمر وخليج عدن

أما جيرى نورثوود، وهو قائد بحري سابق شارك في عمليات ضد قرصنة الصومال وساهم في تأسيس بنى أمنية بحرية أوروبية، فيمثل رأيه المهني تنبيهاً إلى أن حماية السفن لم تعد ترفاً، بل شرط بقاء في ممرات بحرية مكشوفة

وفي الاتجاه ذاته، حذرت عملية أتلانتا الأوروبية عبر مركز الأمن البحري في المحيط الهندي السفن العاملة قرب السواحل الصومالية من ضرورة رفع اليقظة، خصوصاً داخل نطاق 150 ميلاً بحرياً بين مقديشو وحافون، بعد تأكيد خطف سفينة سوارد

كذلك، توضح تقارير الأمن البحري أن اختطاف يوركا في 2 مايو قرب ميناء قنا بمحافظة شبوة اليمنية يمثل تحولاً لافتاً، لأن السيطرة تمت عند مرسى يماني قبل نقل السفينة باتجاه المياه الصومالية، ما يكشف اتساع رقعة الخطر لا انحصارها

ومن زاوية ثالثة، يربط الخبير جون ستيد، المعروف بعمله في ملف رهائن الصومال، جذور القرصنة بضعف إنفاذ القانون، والبطالة، وانهيار النظام المحلي، وهي عوامل تجعل التعامل العسكري وحده علاجاً قاصراً إذا لم يرافقه ضغط سياسي وتنمية وحوكمة بحرية

لهذا، تبدو مأساة البحارة المصريين نتيجة مباشرة لتقاطع 3 أزمات: مالك سفينة يراوغ أو يتباطأ، دولة تكتفي بلغة المتابعة، وبيئة إقليمية استعادت فيها القرصنة قدرتها على خطف السفن وابتزاز الأسر، بينما يدفع البحارة الثمن من أجسادهم وأعصابهم

في النهاية، لا يحتاج البحارة إلى بيانات طمأنة بل إلى عملية إنقاذ سياسية وأمنية واضحة، تضمن سلامتهم، وتحاسب المالك، وتكشف للرأي العام أين تعطلت الفدية ومن يملك قرار التحرك، لأن الصمت هنا ليس حياداً بل مشاركة في تركهم رهائن